اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

دراسة تحليلية حول:

سياسات الرقابة والتفتيش والغرامات على القطاع الخاص

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي..... 2

واقع المنشآت الاقتصادية 3

الرقابة والتفتيش والغرامات..... 4

واقع الرقابة والتفتيش والغرامات على القطاع الخاص..... 5

الأثار المتوقعة لسياسات الرقابة والتفتيش والغرامات على منشآت القطاع الخاص 11

التوصيات المقترحة..... 12

الملخص التنفيذي

يسعى اتحاد الغرف بالتعاون مع الغرف التجارية، على تسليط الضوء على أحد أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص وهي سياسات الرقابة والتفتيش والغرامات الحكومية على القطاع الخاص، من خلال عدة محاور واقع المنشآت الاقتصادية في المملكة ودورها في الاقتصاد الوطني والتوطين، كما سلط التقرير الضوء على الرسوم الحكومية والغرامات التي تفرضها الجهات الحكومية على القطاع الخاص، وتحليل واقع آليات الرقابة والتفتيش والغرامات من خلال عمل استبيان لمنشآت القطاع الخاص بهدف الوصول لأكبر شريحة من المستثمرين في مناطق المملكة ومحافظاتها، كما عقد الاتحاد بالتعاون مع الغرف التجارية ورش عمل لحصر التحديات للخروج بتصور يخدم الجهات الحكومية في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف أثار سياسات الرقابة والتفتيش والغرامات على القطاع الخاص.

وركز الاستبيان على تحديد الجهة الصادرة للمخالفة والقطاعات الأكثر تأثراً بتلك المخالفات، وقد شارك في الاستبيان أكثر من 1800 شخص، ووفق تحليل النتائج فقد جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث الأعلى في فرض الغرامات على منشآتها، كما يعاني القطاع من عدة جهات حكومية في فرض الغرامات وفي مقدمتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تليها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وقد أظهرت النتائج أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والمقاهي هي أعلى القطاعات الاقتصادية تأثراً بالغرامات بسبب حجمها وطبيعة نشاطها، ومرونة عالية في أوقات العمل.

وقد قام الاتحاد بتحليل الأثار الحالية والمتوقعة لسياسات الرقابة والتفتيش والغرامات على القطاع الخاص من جانب المنشآت التي ألغت رخصة البلدية، وعدد العمالة السعوديين الذين خرجوا من سوق العمل بسبب اغلاق المنشآت وإفلاسها، وفي المقابل ارتفاع أعداد الحاصلين على وثيقة معروف، ورخصة العمل الحر.

وقد خرج التقرير بعدة من النتائج والتوصيات التي تساهم في دعم القطاع وتمكينه من النمو والاستدامة، منها أهمية وجود مرونة في الاشتراطات، والتحول في آليات التفتيش في الجهات الحكومية ليكون المفتش شريك ومطور لمنشآت القطاع الخاص، وإعادة النظر في القيم المفروضة من الغرامات على أن تتناسب قيمة المخالفة مع حجم وطبيعة المخالفة وعمل المنشأة، وإيجاد الية لإصدار الإنذارات قبل إيقاع الغرامة والتدرج في قيمة المخالفة، وأهمية إيجاد مظلة موحدة للتفتيش "المفتش الموحد" وفق حوكمة تتلائم مع جميع الجهات الحكومية وطبيعة احتياجات منشآت القطاع الخاص، وأهمية إنشاء جهة مختصة للنظر في جميع الاعتراضات المقدمة من القطاع الخاص حول الغرامات.

يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م نحو 51٪، ويساهم القطاع في توظيف ما نسبته 54.5٪ من إجمالي السعوديين العاملين في المملكة، كما بلغ عدد منشآت القطاع الخاص أكثر من مليون منشأة، تمثل منشآت قطاع تجارة الجملة والتجزئة النسبة الأعلى من بينها بنسبة بلغت نحو 46.9٪ من إجمالي منشآت القطاع، كما شهد الاقتصاد السعودي مشاركة فاعلة للمرأة في النشاط الاقتصادي من خلال ارتفاع عدد السجلات التي تملك النساء لتبلغ أكثر من 174 ألف سجل تجاري.

وقد كان للجهود الحكومية دور في دعم منشآت القطاع الخاص، ومنها المركز الوطني للتنافسية من خلال لجنة "تيسير" حيث ساهمت اللجنة في تحسين بيئة الأعمال، وسهولة ممارسة الأعمال وتذليل العديد من المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، مما ساهم في زيادة عدد السجلات التجارية خلال عام 2020م، لتبلغ أكثر من 100 ألف سجل تجاري جديد.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمنشآت حسب المناطق الإدارية

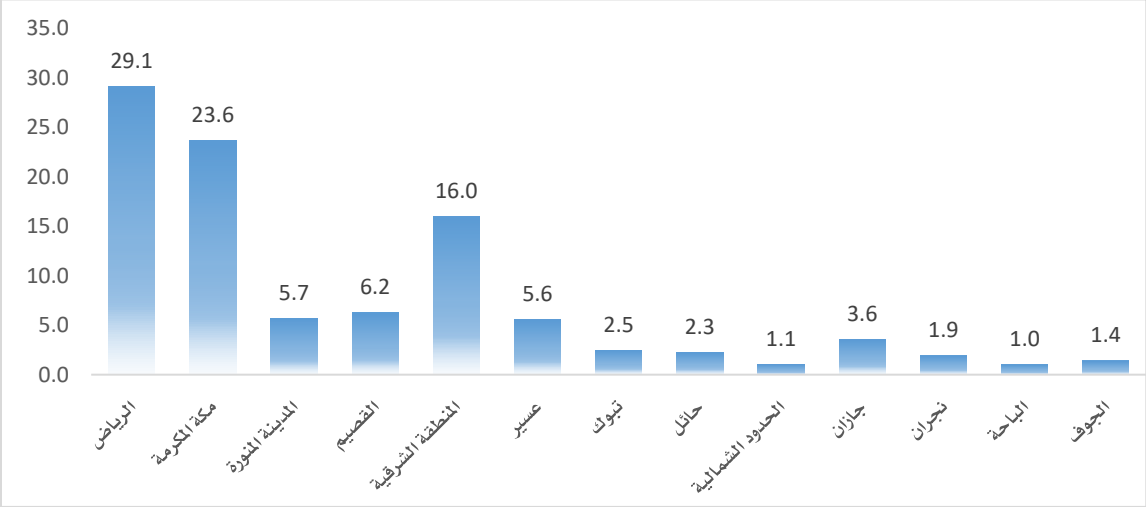

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي الخامس والخمسون - الهيئة العامة للإحصاء 2020م.

بهدف زيادة الإصلاحات التشريعية في بيئة الاستثمار بالمملكة عملت الجهات الحكومية خلال السنوات الأخيرة على جملة من التعديلات في أنظمتها وإجراءاتها، بما فيها آلية الرقابة والتفتيش والرسوم والغرامات، بهدف زيادة الإيرادات المالية للجهات الحكومية وتحقيق الاستدامة المالية، وإلزام المنشآت للامتثال بتطبيق الأنظمة والاشتراطات، ولكن كان لهذه التغيرات انعكاسات سلبية على بيئة الأعمال، ووفق حصر قام به الاتحاد والغرف التجارية لعدد الرسوم الحكومية على القطاع الخاص فقد بلغ عددها أكثر من 186 رسم حكومي، تختلف ما بين نشاط وأخر، وتصدر هذه الرسوم من أكثر من 32 جهة حكومية، وربما الازدواجية في بعض الاشتراطات، مما زاد العبء على منشآت القطاع الخاص في متابعة ومعرفة الرسوم وارتفاع تكاليف بدء ممارسة الأعمال في المملكة.

أما على صعيد الغرامات فقد قام الاتحاد بتسليط الضوء على أكثر ثلاث جهات مصدره للمخالفات لمنشآت القطاع الخاص وهي، وزارة الموارد البشرية التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون البلدية والقروية والأسكان من خلال إجادة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فبحسب إحصائيات تلك الجهات فإن عدد الزيارات التفتيشية والمخالفات جاءت كالتالي:

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

بيانات عام 2020م

عدد الجولات الرقابية	عدد المخالفات
+843	+78
ألف جولة	ألف مخالفة

وزارة الشؤون البلدية والقروية والأسكان:

بيانات عام 2020م

عدد الزيارات التفتيشية	عدد الغرامات المالية	عدد المحال التي أغلقت
1.6 مليون زيارة	292+ ألف غرامة	66+ ألف محل
نسبة التغير مقارنة بعام 2019م: %23	%12	%188

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك:

بيانات النصف الأول من عام 2021م

عدد الزيارات التفتيشية	عدد المخالفات
153+ ألف جولة	20+ ألف مخالفة

واقع الرقابة والتفتيش والغرامات على القطاع الخاص

سعى اتحاد الغرف من خلال الأمانة العامة المساعدة لشؤون اللجان الوطنية لدراسة واقع الغرامات على القطاع الخاص من خلال إعداد استبيان لمنشآت القطاع، يستهدف المنتسبين في الغرف التجارية على مستوى مناطق ومحافظات المملكة، وصمم الاستبيان وفق أفضل المنهجيات العلمية التي تساهم في معرفة واقع الغرامات على القطاع، اعتمد الاستبيان على عينة تمثل المنشآت الاقتصادية، عبر ثلاث أبعاد رئيسية وهي (الموقع الجغرافي، والنشاط الاقتصادي، والجهات الحكومية الصادرة للمخالفة)،

وتضمن الاستبيان طلب بتدعيم الوصف بأثبات يساهم في فهم الواقع لنوع وآلية فرض المخالفة، وشملت العينة على أكثر من 1500 استجابة من منشآت القطاع الخاص، وجاءت نتائج الاستبيان كالتالي:

الشكل (2): التوزيع النسبي لنتائج الاستبيان بحسب المناطق الإدارية

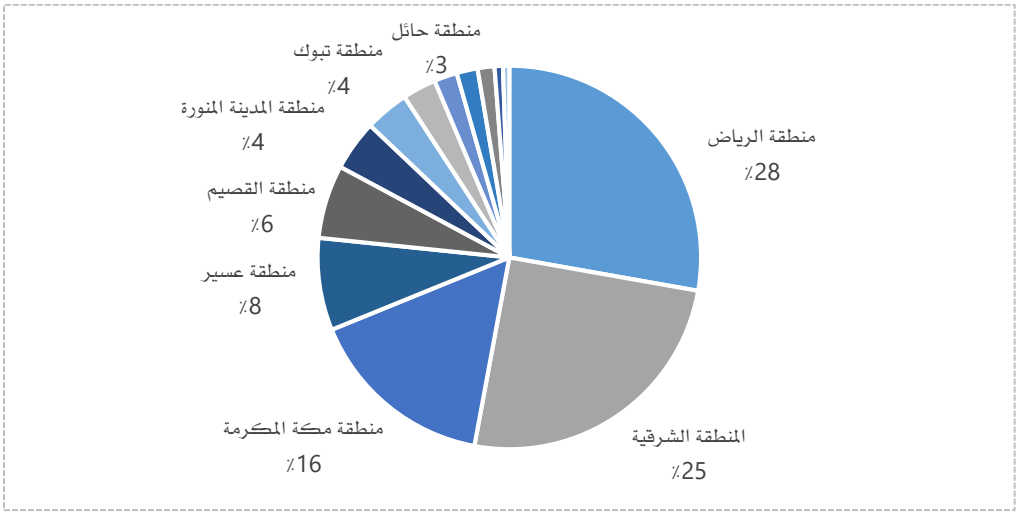

وفق نتائج الاستبيان تمركزت النسبة الأعلى للتحديات التي تواجه المنشآت في منطقة الرياض بنسبة ٪28، تليها المنطقة الشرقية بنسبة ٪25، ومنطقة مكة المكرمة بنسبة ٪16، وتأتي بعدها منطقة عسير ومنطقة القصيم ومنطقة المدينة المنورة بنسبة ٪8، ٪6، ٪4 على التوالي، وبالنظر في التوزيع النسبي لعدد السجلات التجارية وفق مناطق المملكة نجد أن الرياض تعد الأعلى بنسبة ٪29، وهذا يعطي دلائل على أن أغلب التحديات التي تواجه المستثمرين في جانب الغرامات تكون في المناطق الإدارية الرئيسية.

الشكل (3): التوزيع النسبي لشكاوى الاستبيان وفق النشاط الاقتصادي

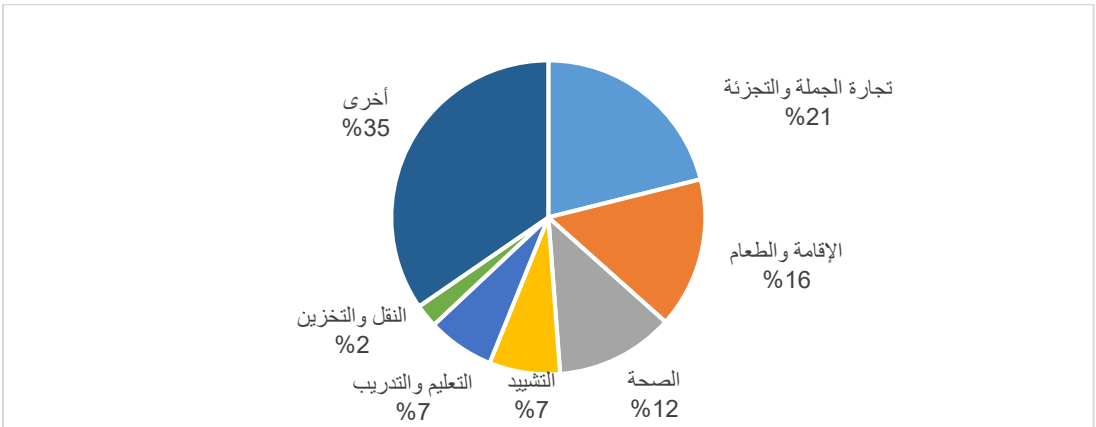

ووفق عدد الشكاوي الوارد للاتحاد والغرف فإن قطاع تجارة الجملة والتجزئة يأتي في المرتبة الأولى حيث أن 21٪ من الشكاوى الوارد تخص هذا القطاع، يليه قطاع الإقامة والطعام بنسبة 16٪، والسبب في ارتفاع النسبة في القطاعين حسب تحليل للشكاوي هو انتشار القطاع والقدرة على الوصول لموقع النشاط من قبل المفتشين وطول ساعات العمل في القطاع مما يسمح للمفتشين بالزيارة بأوقات مختلفة، وقد جاء القطاع الصحي في المرتبة الثالثة بنسبة 12٪، يليه التشييد والتعليم والتدريب بنسبة 7٪، وهذا يدل على أن هناك قطاعات رئيسية تعاني من الغرامات لكون هذه القطاعات متنوعة في أعمالها التجارية.

الشكل (4): التوزيع النسبي للشكاوى على الغرامات حسب الجهة الحكومية

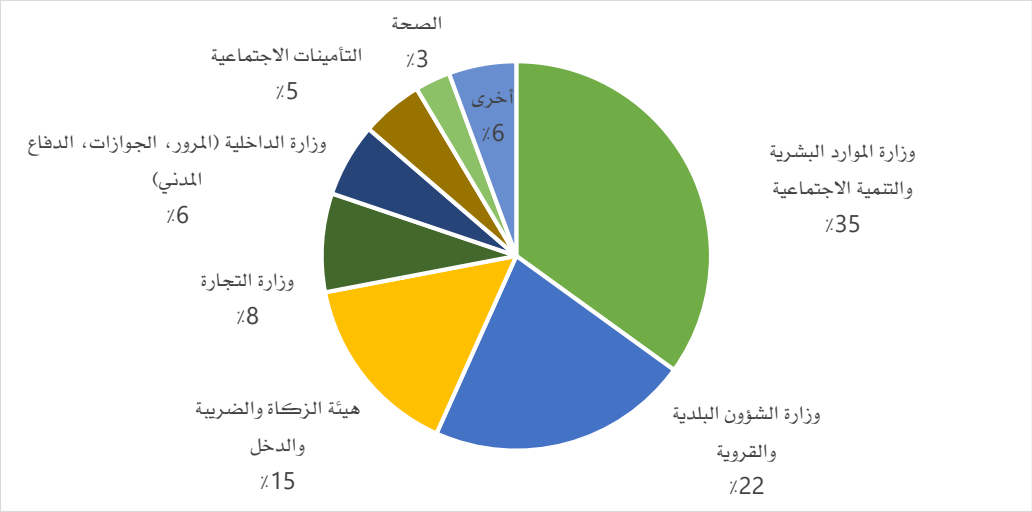

تأتي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المرتبة الأولى من بين الجهات الحكومية في عدد الشكاوى الوارد للاتحاد والغرف من منشآت القطاع الخاص حيث تمثل ما نسبته 35٪ من عدد الشكاوى، ويرجع السبب لسياسات الوزارة في مكافحة التوظيف الوهمي والذي أخذ منحى سلبي على منشآت القطاع الخاص، وكذلك كثرة المنصات الالكترونية للوزارة وعدم الربط فيما بينها، وتأتي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في المرتبة الثانية حيث يعاني القطاع من ذراعها إجادة، ويرجع السبب لضعف خبرات المفتشين وعدم الالمام بجميع جوانب النشاط التجاري، كما أن عدم وجود دليل دقيق لصلاحيات المفتشين زاد من نسبة الشكاوى على إجادة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المرتبة الثالثة بنسبة 15٪، ويرجع السبب لكثرة الطلبات، ووجود متطلبات يصعب تنفيذها بدقة، كما أن نظام الضريبة يعد وليداً في المملكة ولهذا هناك ضعف لدى المستثمرين في معرفة آليات رفع وتقديم الاقرارات، مما يتوجب وجود مرونة عالية من قبل الهيئة، كما أن المشاكل التقنية يتحملها المستثمر،

فضلاً عن ارتفاع قيمة الغرامات بشكل مرتفع، وفرض نسبة عالية وغير مبررة في حال رغبة المستثمر بتقسيط الضريبة والاستفادة من المبادرات الحكومية.

وبحسب تحليل نتائج الاستبيان يتضح أن التحديات تتمحور حول أربع أساسيات وهي:

- أسلوب الرقابة.
- إجراءات الرقابة.
- آلية التفتيش.
- قيمة الغرامات

أسلوب الرقابة

إن آلية رصد المخالفات وإصدار الغرامات المتبعة لدى الجهات الحكومية لا تتوفق مع مبدأ التشاركية والتكامل بين القطاع العام والخاص، حيث لا تتبع الجهات آلية التدرج في تطبيق المخالفات ابتداءً من التوجيه وايضاح المخالفة واعطاء مهله للتصحيح، ثم إنذار خطي للمنشآت ثم فرض غرامة، حيث ان اغلب التحديات التي تم رصدها في اسلوب الرقابة تتمثل في عدم التدرج فضلا عن عدم الملم المفتشين لطبيعة عمل المنشأة.

إجراءات الرقابة

تسعى العديد من الجهات الحكومية حالياً لتطوير سياستها وأنظمتها واشتراطا تها بما يساهم في تحسين بيئة الاعمال، ولكن لم تأخذ في الاعتبار ظروف وأوضاع المنشآت أو القطاعات كحجم المنشأة، ومنطقتها الجغرافية، كما انه لا يوجد آلية للتطبيق التجريبي للأنظمة واللوائح المحدثة والجديدة، ودراسة أثرها على منشآت القطاع الخاص، فضلاً عن وجود تداخلات بين الجهات في الإجراءات والأنظمة بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية في بعض الأنظمة والاشتراطات.

آلية التفتيش

تعتبر آلية التفتيش المتعبة لا تتناسب مع مبدأ تمكين ودعم القطاع الخاص، لذا تكمن الحاجة للتحول في آليات التفتيش لدى الجهات الحكومية ليصبح المفتش شريك ومطور للمنشآت حيث يوجد تفاوت لدى المفتشين في قياس المخالفة وفرضها بين مفتش وآخر، كما يوجد تجاوز لدى بعض المفتشين لدورهم في آلية التفتيش والانتقال بها إلى نزعات شخصية.

قيمة الغرامات

تعمل الجهات الحكومية على تطوير لوائح الغرامات والمخالفات بهدف رفع مستوى الامتثال بالأنظمة والاشتراطات، الا ان قيمة الغرامة المفروضة تعبر مرتفعة مقارنة بحجم المخالفة كما أن قيمتها لا تتناسب مع حجم وطبيعة المنشأة والمنطقة الجغرافية وعدم وجود تدرج فيها.

كما أن بعض الجهات نهجت في فرض الغرامات بأثر رجعي على منشآت القطاع لسنوات سابقة، دون النظر في طبيعة المخالفة ومدى تنفيذ المنشأة لها، والذي كان له الأثر على استدامة المنشآت في السوق.

الشكاوى بحسب الجهات الحكومية

وفق نتائج الاستبيان، وورش العمل التي عقدها الاتحاد بالتعاون مع الغرف لحصر التحديات التي تواجه منشآت القطاع الخاص في الرقابة والتفتيش الغرامات، فهناك تحديات رئيسية مع عدد من الجهات الحكومية لها التأثير الأكبر على استدامة منشآت القطاع الخاص، كما أن ارتفاع قيمة الغرامات لمستويات عالية على المنشآت وخاصة متناهية الصغر والصغيرة والتي تمثل نسبتها 97.1٪ من عدد المنشآت في المملكة، وعدم وجود تصنيف للغرامات حسب المنطقة الجغرافية والنشاط الاقتصادي وحجم المخالفة، فضلاً عن عدم وجود تدرج في قيمة الغرامة بحسب عدد تكرار المخالفة، وضعف التعاون بين بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدراسة آلية وقيمة الغرامات قبل فرضها أثر سلباً على بيئة الأعمال، والاستفادة من التجارب الناجحة مع بعض الجهات في دراسة هذه الأنظمة والإجراءات والتي انعكست إيجاباً على بيئة الأعمال في المملكة، ويعاني القطاع من صعوبة الاعتراض على المخالفات وطول فترة مدة الاعتراض ولعل من أهم هذه الجهات هي:

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

- عدم وجود ربط بين منصات وزارة الموارد البشرية فيما بينهم، حيث في حالة الرغبة بالاستفادة من عامل من خلال منصة أجير فإن المستفيد لا تظهر له المستحقات المالية على العامل قبل نقل الكفالة.

- عدم وجود الموظف السعودي أثناء الجولة التفتيشية، أو التفتيش في خارج أوقات العمل الرسمية للمنشأة، وغرامة قيمتها 20 ألف ريال لعدم وجود الموظف السعودي.
- عدم الربط بين منصات الوزارة والجهات الحكومية، ففي حال رغبة المنشآت الصناعية المعفاة من المقابل المالي يظهر لها طلب تسديد الرسوم، ولا توجد آلية لتعديل ذلك، كما أنه في حال استقالة موظف من المنشأة، لا يتم استبعاده فوراً من منصة مدد كما هو معمول به في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مما يؤدي لفرض غرامة مالية للتأخر في تسديد رواتب موظف مستقيل من المنشأة.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

- فرض غرامة في حال عدم وجود بيانات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الكاشير مباشر، بمبلغ مرتفع جداً وهو 10 ألف ريال.
- فرض غرامة مرتفعة في حال عدم اكتمال بعض المعلومات في شهادة الضريبة والفاتورة، كاسم الشارع، والرقم الضريبي في الفاتورة، بمبلغ 10 ألف ريال.
- في حال عدم القدرة على رفع المعلومات المطلوبة على الموقع، أو التأخر بسبب مبادرة تأجيل رفع الإقرار الضريبي، تفرض غرامة قدرها 10 ألف ريال.
- زيادة الفائدة على المنشآت الراغبة بجدولة سداد الضريبة، بناءً على المبادرات الحكومية القاضية بتأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة بسبب جائحة كورونا.
- في حال طلب مستندات غير متوفرة في مقر الفرع، لا تعطى المنشأة مهلة لتوفيرها، أو التواصل مع الإدارة المعنية بالمستندات. عليه تفرض غرامة قدرها 10 ألف ريال.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
Ministry of Municipal Rural Affairs & Housing

- عدم المام المفتش بطبيعة النشاط وعدم الاطلاع على التغيرات التي تطرأ في اللوائح الصادرة من الوزارة الكامل باشتراطات البلدية.

- ضعف المعرفة الفنية لدى المفتشين بالأمور الفنية لدى بعض المنشآت الاقتصادية، كقطاع المطاعم والمقاهي في تخزين وإعداد الأطعمة والمشروبات.
- اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية يستلزم مستوى معين من المرونة، على سبيل المثال فنشاط الطعام والمقاهي، يتمتع بالقدرة على تغير الطلب حسب ذوق العميل، مما يستوجب الخروج عن قائمة الطعام المعتمدة كاستبدال مكون بأخر أو غيرها، مما قد ينتج عنه تغيير في السعر، ولكن تغرم المنشأة مبلغ 2000 ريال بسبب عدم وجود تسعيره في قائمة الأسعار.

- في حال صدور أمر تنفيذ على منشأة تجارية يتم ارسال أمر التنفيذ لمالك المؤسسة أو الشركة دون مراعاة وضع المنشأة وتحديداً في ظل الأزمة، مما يؤثر على تنفيذ الأمر أو عدم معرفة الإدارة المعنية بالمنشأة بالإجراء المتخذ تجاهها، وعدم الاستفادة من تجربة تداول السعودية في تحديد ضابط اتصال لكل شركة وتوفير بيانات التواصل معه.

أن الإجراءات والسياسات التي تتخذها الجهات الحكومية بشكل متسارع في إصدار لوائح وأنظمة الغرامات، دون الأخذ بالاعتبار الموقع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية، وطبيعة المخالفة، وأهمية بعض المتطلبات كوضع ملصقات في أماكن معينة وغيرها، كما أن عدم الاعتماد على التقنية في معرفة مدى التزام المنشآت بسياسات التوطين وغيرها، وعدم وجود منهجية واضحة للاعتراض أمام جهة محايدة كما هو معمول في بعض دول العالم، فضلاً عن تعدد الرسوم الحكومية، وارتفاع قيمة الغرامات التي قد تعرض المنشآت متناهية الصغر وصغيرة للإغلاقات وزيادة الأعباء المالية، كما أن عدم وجود آلية واضحة لإيقاف الخدمات يؤثر على استدامة المنشآت الاقتصادية في المملكة.

ولهذا عمل الاتحاد على دراسة الواقع الحالي للمنشآت الاقتصادية، وتوضح البيانات والمعلومات المنشورة أن القطاع الخاص يعاني من عدم القدرة على الاستمرار في السوق ولعل من أهم البيانات هي:

- ارتفاع عدد الرخص الملغاة حسب بيانات وزارة الشؤون البلدية والقروية والأسكان لتبلغ 69 ألف رخصة خلال عام 2020م، تمثل منشأة تجارة الجملة والتجزئة النسبة الأعلى بنحو 47٪.
- انخفاض نسبة نمو عدد منشآت القطاع الخاص خلال الربع الثاني لعام 2021م بنسبة (2.6٪)
- حسب بيانات سوق العمل للربع الثاني من عام 2021م والصادر من الهيئة العامة للإحصاء، فقد بلغ عدد السعوديين الذين خرجوا من سوق العمل بسبب انهاء النشاط وافلاس المنشأة، وإعادة هيكلة المنشأة أكثر من 34 ألف سعودي، وهم موزعين على النحو التالي:

1- إنهاء النشاط +19 ألف سعودي.

2- إفلاس المنشأة +7 ألف سعودي.

3- إعادة هيكلة المنشأة +8 ألف سعودي

التوصيات المقترحة

1- إيجاد آلية مناسبة لإشراك القطاع الخاص من خلال اتحاد الغرف التجارية السعودية في دراسة لوائح الرسوم والغرامات التي تفرض على المنشآت الاقتصادية قبل صدورها.

2- التحول في آليات التفتيش لدى الجهات الحكومية لتصبح المفتش شريك ومطور لمنشآت القطاع الخاص.

3- المرونة في تطبيق الاشتراطات فيما دون اشتراطات المخاطر والسلامة.

4- إعادة النظر في قيم الغرامات على أن تتناسب مع حجم المخالفة وطبيعتها وعمل المنشأة وإيجاد الية لوضع إنذارات قبل إيقاع الغرامة والتدرج في قيمة المخالفة.

5- أهمية وجود دليل موحد للرسوم والغرامات الحكومية في منصة موحدة، يستطيع المستثمر الاطلاع عليها ومعرفة المتطلبات والرسوم والغرامات.

6- إيجاد مظلة موحدة للتفتيش "المفتش الموحد" وفق حوكمة تتلائم مع جميع الجهات الحكومية وطبيعة احتياجات منشآت القطاع الخاص.

7- أهمية الارتقاء بوظيفة المفتش لمستوى عالي من المهنية وفق أفضل الممارسات العالمية

8- أهمية إخضاع المفتشين لدورات متخصصة وفق القطاع الذي يراقب عليه، لزيادة فهم المفتشين بالنظام، والأمور الفنية الدقيقة في جوانب الطعام والشراب والاستيراد والتصدير، والعمل على تمكين القطاع الخاص بالتعاون مع الجهات الحكومية لتقديم التدريب للمفتشين في الأمور الفنية الدقيقة وذات الاختصاص.

9- أهمية وجود جهة مختصة للنظر في الاعتراض المقدمة من القطاع الخاص حول الغرامات المفروضة عليه من الجهات الحكومية المختلفة، ووضع آلية لعدم إيقاف خدمات المنشأة في حال الاعتراض على المخالفة حتى يتم تسويتها من الجهة المختصة بالنظر في الطعون.

10- أهمية مراجعة سياسات التخصيص في جانب الرقابة على المنشآت الاقتصادية، وكذلك المنصات الالكترونية للجهات الحكومية، لتكون مسهل وداعم وممكن، وليس الهدف الرئيسي منها تحقيق أرباح للشركة المشغلة والمشرفة.

11- أهمية تطوير المنصات الالكترونية للخدمات المقدمة للقطاع الخاص بما يدعم الربط اللازم في البيانات والمعلومات بين الجهة الحكومية ومنصاتها، والجهات الحكومية الأخرى.

12- أهمية إيقاف ومراجعة آلية فرض الغرامات بأثر رجعي من قبل الجهات الحكومية، كإصدار مطالبات الزكاة لسنوات سابقة قد أخرجها مالك المنشأة في أوجه الصرف الزكوية.